قياس أثر عرض النقد (M_1) على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من 1987 – 2010

م. م. سميرة فوزي شهاب
المعهد الطبي التقني المنصور / بغداد

الملخص

يلعب عرض النقد دوراً مهماً في تطور قطاعات الاقتصاد الوطني ويتضح ذلك الدور، من خلال أثر عرض النقد في عملية النمو الاقتصادي بشكل عام، لأن الناتج المحلي الإجمالي GDP يمثل أحد المؤشرات المهمة لعملية النمو، لذا يتناول البحث جانباً من تلك العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، لانعكاس تلك العلاقة على الاقتصاد الوطني.
واعتمد البحث الأسلوب الوصفي والتحليلي مع استخدام أدوات التحليل القياسي في بيان وقياس ذلك الأثر خلال مدة طويلة أثرت متغيراتها على الاقتصاد الوطني .
وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي وفسرت الدالة المقدرة 60% من المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أما بالأسعار الجارية فقد نجحت الدالة المقدرة في تفسير حوالي 88% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي التي تعود للتغيرات في عرض النقد، لذلك فأن علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الإجمالي كانت أفضل بالأسعار الجارية أما أهم التوصيات فهي ضرورة أحكام العلاقة بين عرض النقد وأسعار الفائدة والاستثمار الأجنبي ونمو الناتج المحلي الإجمالي بسياسة نقدية وطنية واضحة المعالم.

Measure the impact of money supply (M1) to GDP in Iraq For the period of 1987 – 2010

M.M.Samira Fawzi Shehab
Medical Institute technical Mansour / Baghdad

Abstract

Money supply played an important role in the development of national economy, This is evidenced by the impact of money supply growth process, because the gross domestic product GDP is an important indicator of the growth process, so the search aspect of the relationship between money supply and GDP, For reflection of that relationship on the national economy. search adopted the descriptive, analytical and use standard analysis tools in a measure impact during along duration affected variables on the Iraqi economy.

The research found that there is a direct correlation between money supply and GDP, and explain the function of the estimated 60% of changes in GDP at constant prices, either the current estimated succeeded function in explaining about 88% of the changes in GDP due to changes in money supply, so the relationship of the money supply to GDP at current prices was better .

المقدمة :

يعد التحكم بعرض النقد من أجل السيطرة على التضخم الذي يعيق عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ويشل الاقتصاد الوطني أن كان بمعدلات عالية ولمدة طويلة من الزمن . أحدى أهم وسائل السياسة النقدية للحكومات على اختلاف أنظمتها.

ويؤثر عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي سواء تم حسابه بالأسعار الثابتة أو بالأسعار الجارية ، وبما أن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات المهمة لعملية النمو والتطور، فأن عرض النقد يؤثر على عملية النمو الاقتصادي بشكل عام ، ويدلل على الأهمية البالغة التي يلعبها حجم عرض النقد في الاقتصاد الوطني، لذا يتناول البحث جانباً مهماً من تلك العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، نظراً للأهمية الكبيرة المتجسدة بانعكاسات تلك العلاقة على الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث في إشكالية العلاقة بين عرض النقد من ناحية والناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، أذ أن عرض النقد يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية ، تأثيراً مباشراً أحياناً، وغير مباشر أحياناً أخرى ،وبما أن جميع تلك المتغيرات الاقتصادية تنعكس بشكل ما في الناتج المحلي الإجمالي، لذا فأن معرفة تأثير عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي ، يعني معرفة تأثير عرض النقد على النمو الاقتصادي في البلد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أثر عرض النقد (M_1) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية خلال المدة (1987 -2010) .

فرضية البحث:-

يقوم البحث على فرضية مفادها [تكون تأثيرات عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ضعيفة بالأسعار الثابتة وذات معنوية عالية بالأسعار الجارية خلال مدة البحث (1987-2010).

أسلوب البحث:-

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي النظري والتحليلي والأسلوب الكمي لبيان أثر عرض النقد في الناتج المحلي الإجمالي.

نطاق البحث:-

سيتم دراسة أثر عرض النقد (M_1)بالناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1987 -2010)، في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:-

من أجل أثبات فرضية البحث والوصول إلى أهدافه فقد تم تقسيمه إلى الجوانب الآتية:-

أولاً:- الإطار النظري للسياسة النقدية (مفهومها ، أهدافها).

ثانياً:- مفهوم عرض النقد وأنواعه ، وتطوره في الاقتصاد العراقي للمدة (1987 -2010).

ثالثاً:- الناتج المحلي الإجمالي مفهومه وتطوره في الاقتصاد العراقي .

رابعاً:- قياس العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي .

خامساً:- الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً:- الإطار النظري للسياسة النقدية (مفهومها ، أهدافها)

تمثل السياسة النقدية أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام (خليل، 1983، 465).

من هنا أخذ مجال السياسة النقدية اهتماما واسعاً من قبل الاقتصاديين وتعتبر موضوعاً مهماً، وهي الأداة لتحقيق الاستقرار من قبل الكلاسيك، أما الفكر الكينزي قدم السياسة المالية على السياسة النقدية للخروج من حالة الانكماش الاقتصادي (عبد الحميد، 2007، 271).
ويرى الفكر النقودي على خلاف الفكر الكينزي بأن السياسة النقدية أكثر فاعلة من السياسة المالية.
أن السياسة النقدية جزء مهم من السياسة الاقتصادية الكلية وتؤدي دوراً مهماً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، لذا تستطيع السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي من خلال هذا الدور باعتباره أعلى سلطة نقدية تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد.
فأحياناً تستخدم السلطة النقدية أهداف وسيطة كعرض النقد لتحقيق هدف نهائي كاستقرار الأسعار والحد من التضخم .(الصادق، 2005 ، 34).
فمفهوم السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير على عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقدية معينة لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية ، (الدليمي، 1995، 438).
وتهدف السياسة النقدية إلى :-
1- تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار:- هو من أهم الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية التي تسعى إليها لمحاربة التغيير في مستوى الأسعار واتجاهها إلى الارتفاع أي الحد من التضخم ومكافحته لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فأرتفاع الأسعار يؤثر سلباً في قيمة النقود ويترتب عليه أثار ضارة على مستوى الدخل والثروات .
وتتخلف الاجور في مثل هذه الاوقات عن مسايرة ارتفاع الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل لأصحاب الدخول الثابتة.وفي نفس الوقت تترتب زيادة في أرباح رجال الإعمال بسبب أتساع الفجوة بين الأسعار المباعة والأجور المدفوعة للعمال.
فالسياسة النقدية تحافظ على أستقرار الأسعار طالما أنه سيؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات مما يساعد على خلق بيئة استثمارية ملائمة تسهل عملية التخطيط لدى المستثمرين نتيجة التأكد من الأسعار والتكاليف والإرباح المتوقعة (الدوري والسامرائي،2006، 187).
2- زيادة النمو الاقتصادي:- يمثل النمو زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، وزيادة متوسط دخل الفرد وتسعى الدولة لتحقيقه لغرض زيادة دخول الأفراد ورفع المستوى ألمعاشي لهم ، وتحسين وضع ميزان المدفوعات والحصول على كمية أكبر من العملات الأجنبية (الدليمي مصدر سابق،586).
ويتم هدف السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار بوصفة واحداً من أهم محدداته فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية وبالتالي عرض النقد ينعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة والتي يحددها حجم الاستثمار (المندلاوي، 2004، 11).
3- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:- تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين ميزان المدفوعات من خلال العمل على رفع الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات . بالاضافة الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات للحصول على أكثر قدر ممكن من النقد الاجنبي كأحتياطي لما له من أثار على الاوضاع الداخلية والخارجية للبلد.
4- تحقيق التوظف الكامل:- يعد من أهم الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية . أن السلطة النقدية تحرص على جعل النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى من توظيف للموارد الطبيعية والبشرية ، السلطة النقدية تتخذ إجراءات لازمة للحفاظ على أستقرار النشاط الاقتصادي وتجنب البطالة

والعمل على الحد منها وما يرافقها من عوامل أنكماشية في الانتاج والدخل والاضطرابات في العلاقات الاجتماعية ومن هذه الاجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى مستوى التشغيل للموارد الانتاجية غير المستغلة (هاني، 2004، 146).

5- استقرار أسعار الصرف:- ويرتبط هذا الهدف بصورة غير مباشرة مع استقرار أسعار السلع والخدمات والإنتاج وخصوصاً أن بعض الدول تعاني من ضعف عملتها المحلية وتتسم بالانخفاض تجاه العملة الأجنبية ، مما يؤثر مباشرة على أسعار السلع المستوردة وينعكس في عدم استقرار المستوى العام للأسعار لارتباطه بسعر الصرف الأجنبي. فالهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على أستقرار قيمة العملة الوطنية وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

ثانياً:- مفهوم عرض النقد وأنواعه، وتطوره في الاقتصاد العراقي

1- مفهوم عرض النقد وأنواعه:-

يعرف عرض النقد بأنه مجموعة وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة (الدليمي،1995، 106). أي معناه جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي هي بحوزة الإفراد والمؤسسات المختلفة.

أما أنواعه فيقسم الى عرض النقد(M_1) بالمعنى الضيق وعرض النقد (M_2) بالمعنى الواسع وعرض النقد (M_3) بالمعنى الأوسع والسيولة العامة للاقتصاد.

أ- عرض النقد (M_1) بالمعنى الضيق:- كمية العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (Money in Cir Culation) مضافاً إليها ودائع الجارية (Demand Deposit) ويرمز له بالمعادلة التالية (الجهاز المركزي للإحصاء 40 ، ك ،2012) .

$$M_1 = DD + C$$

(M_1) عرض النقد بالمعنى الضيق ، C العملة المتداولة خارج الجهاز المركزي DD ودائع تحت الطلب.

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2): ويقصد به عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) مضافاً أليه الودائع غير الجارية (أشباه النقود) ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية (Charle,1998,55).

$$M_2 = M_1 + TD$$

M_2 عرض النقد بالمعنى الواسع ، M_1 عرض النقد بالمعنى الضيق TD الودائع الزمنية (الآجلة).

جـ - عرض النقد بالمفهوم الأوسع M_3 :- اعتمدت البلدان المتقدمة مفهوماً أشمل لعرض النقد (M_3) والذي يتضمن العملة والودائع الجارية والودائع الادخارية إضافة إلى كل الودائع التي يتم خلقها من قبل المؤسسات الحكومية التي تعمل في حقل النشاط الاقتصادي، بسبب التطور الكبير في المجال النقدي والمالي، وتطور الأسواق المالية وظهور مؤسسات مالية وسيطة، وابتكارها لأنواع متنوعة من المشتقات المالية (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،2006 العدد الحادي عشر).

د- السيولة العامة للاقتصاد:- معناه عرض النقد (M_3) بالمعنى الأوسع مضاف أليه الأصول المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالإوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية (الدليمي ، 1995 ، 118).

وأخيراً أن استخدام هذه المفاهيم تعتمد على الأغراض التي من أجلها تستخدم عرض النقد وكذلك درجة تطور الاقتصاد ولا يكونان مناسبين (M_3 ،M_2) لاستخدامها في الدول النامية بسبب تخلف الأسواق المالية والنقدية وتخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي لدى الأفراد بعكس الدول المتقدمة التي تستخدم عرض النقد بالمعنى الواسع والأوسع (M_3 ،M_2) (الغالبي، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة ،2002، 131).

وفي حالة العراق وبحثنا هذا سنعتمد على عرض النقد بالمعنى الضيق (M_1) لأهميتة من جهة وملائمتة لواقع الاقتصاد العراقي.

2- تطور عرض النقد في الاقتصاد العراقي لمدة (1987- 2010):-

يمثل عرض النقد مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال مدة زمنية معينة ويشمل العملة المتداولة والودائع الجارية إذ أخذ عرض النقد بالمعنى الضيق (M_1).

وتعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي لدى الجمهور وعن درجة تطور الأسواق المالية والنقدية (د. عبد المنعم السيد علي، 1971 ، 224).

بدأ عرض النقد صغيراً ثم أزداد وتوسع خلال التسعينات ولحد الآن ورافق هذا التوسع تطور في الناتج المحلي العراقي حسب البيانات الموجودة في جدول (1) الذي يوضح تطور مكونات عرض النقد للمدة (1987- 2010) ففي نهاية 1989 وصل عرض النقد إلى (8.2 1186) مليون دينار مقارنة بالعام 1987 (8316.7) مليون دينار حسب الإحصائيات الرسمية للبنك المركزي بسبب ازدياد الإنفاق العسكري. وتراوحت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد (M_1) في العراق للأعوام (1987، 1989) على التوالي(14.6% ، 17.8%) وشهدت هذه النسبة انخفاضا إلى (12.7%) عام 1990 بسبب التوقعات المتشائمة حول المخاطر التي تصيب ودائعهم لدى المصارف التجارية بسبب أحداث 1990 وتراجعت 11.3% عام 1991 .

وشهدت المدة (1991- 2003) تزايد في عرض النقد ففي عام 2003 بلغ (5774000) مليون دينار مقارنة بعام 1991 (24670.2) مليون دينار بسبب الظروف الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق خلال المدة المذكورة بسبب الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على العراق، الذي دفع الحكومة الى طبع النقود بكميات كبيرة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال النصف الأول من التسعينات ، حيث كان للآثار النقدية التي خلفتها السياسة المالية في العـــراق وبخاصة سيـــاسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد)نتائج ضارة على الاستقرار الاقتصادي والتوجه نحو التوسع بالإنفاق لمواجهة متطلبات أنفاق الحكومة واستمرار سياسة الدعم ، دفع السلطة المالية نحو المزيد من الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز في ظل عجز الإيرادات ومما ساعد ذلك غياب سوق نقدية عالية المرونة متعددة الأدوات بحيث أوجد صعوبات شديدة تمثلت في عدم قدرة السياسة النقدية على أحداث التأثير الايجابي في مستوى الائتمان واتجاهاته بالشكل الذي ينشط من عملية نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقق الاستقرار الاقتصادي. لذلك أدت حالة الاستمرار شلل السياسة إلى الإخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد الكلي في العراق حيث العجز المستمر في بنية العرض السلعي نتيجة التعطل شبه التام للمؤسسات الإنتاجية وتراجع القدرات الاستيرادية ، مما دفع السلطة المالية إلى أعادة التوازن للاقتصاد عن طريق التضخم وترتب على ذلك تدهور سعر الصرف وارتفاع المستوى العام للأسعار ليسجل الرقم القياسي للأسعار نسبة ارتفاع بلغت عام (1995) (387.3%) بالمقارنة مع العام 1994 (القاضي، 2006، 218)

جدول رقم (1)

تطور مكونات عرض النقد (M_1) وأهميتها النسبية في العراق للمدة (1987 – 2010)

السنوات	(1) صافي العملة في التداول	(2) الودائع الجارية	(3) عرض النقد 2+1=3	(4) نسبة 1 ÷3	(5) نسبة 2÷ 3
1987	7105.8	1210.9	8316.7	85.4	14.6
1988	8314.1	1533.9	9848.0	84.4	15.6
1989	9760.2	2108.0	11868.2	82.2	17.8
1990	13412.1	1947.2	15359.3	87.3	12.7
1991	21873	2797	24670.2	88.7	11.3
1992	36021	7888	43909	82.0	18.0
1993	67134	19296	86430	77.7	22.3
1994	199436	39465	238901	83.5	16.5
1995	584398	120666	705064	82.9	17.1
1996	881616	78887	960503	91.8	8.2
1997	929828	108269	1038097	89.6	10.4
1998	1192530	159346	1351876	88.2	11.8
1999	1275220	208616	1483836	85.9	14.1
2000	1474321	253685	1728006	85.3	14.7
2001	1782691	376398	2159089	82.6	17.4
2002	2563693	449908	3013601	85.1	14.9
2003	4630000	1144000	5774000	80.2	19.8
2004	7163000	2986000	10149000	70.8	29.1
2005	9113000	2286000	11399000	79.9	20.1
2006	10968000	4492000	15460000	70.9	29.1
2007	14232000	7489000	21721000	65.5	34.5
2008	18492502	9697432	28189934	66.0	34.0
2009	21775679	15524351	37300030	58.4	41.6
2010	24342192	27401297	51743489	77.1	52.9

المصدر:-* البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،المجموعة الإحصائية ،2003، ص[19]

***البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة ، ص[7]**

معدلات نمو عرض النقد السنوي*

1990 - 1987	2002-1991	2010-2003		2010-1987
% 22.6	54%	%36	%46	

* أحتسب معدلات نمو عرض النقد السنوي من قبل الباحثة..

وتراوحت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقدM_1 عام 1993 (22.3%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بعام 1991 حيث. بلغت (11.3%)، وتراجعت عام 1996 إلى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة إذ بلغت 8.2% بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار السلع والخدمات أثر توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، تقابله زيادة في نسبة العملة إلى عرض النقد إذ بلغت 91.8% للعام نفسه وهي أعلى نسبة لهذا المؤشر خلال مدة البحث أن هذه النسبة العالية في صافي العملة من التداول يقابلها هذه النسبة المنخفضة من قيمة الودائع الى عرض النقد تعكس حقيقة معناها أن السياسة النقدية في العراق متواضعة جداً في تأثيرها للسيطرة على عرض النقد. إذ أن التوقعات المتفائلة بزيادة سعر صرف الدينار العراقي نتيجة المستجدات الاقتصادية وانخفاض الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بمعدل نمو سنوي (- 15.4 %)* في عام 1996 قياساً لسنة 1995 بسبب تنفيذ اتفاقية النفط مقابل الغذاء واستمرار عرض النقد(M_1) بالارتفاع خلال المدة (2003- 2010) حيث بلغ (5774000) مليون دينار وأزداد حيث بلغ (51743489) مليون دينار ويعود ذلك إلى استبدال العملة القديمة وتعديل سلم الرواتب وارتفاع النفقات الجارية والاستثمارية لوزارة المالية ورفع حجم الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي والذي بالضرورة تقابله عملة عراقية من أجل الحفاظ على استقرار أسعار الصرف للدينار العراقي حيث تراوحت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد للمدة (2003- 2010) [(19.8%)و (52.9%)] على التوالي.

وكانت معدلات النمو السنوي المركب لعرض النقد حسب الجدول رقم (1) متذبذبة بلغت 22.6% في المدة (1987-1990) و (54%) خلال المدة (1991- 2002) و (36%) خلال (2003-2010).بسبب الظروف الاقتصادية التي يعيشها العراق.

ثالثاً:- الناتج المحلي الإجمالي مفهومه وتطوره في الاقتصاد العراقي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال مدة زمنية تكون عادة سنة واحدة . ويعتبر أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة. فتحليل الناتج المحلي الإجمالي من النقاط المهمة لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها.

وشهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة الظروف التي مر بها العراق من حروب وفرض الحصار عليه بعد غزو الكويت عام 1990، وأن هذا التذبذب لحجم الناتج مرتبط بالتذبذب الحاصل بإيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية والتي لاسيطرة للبلد عليها.

وتبدو صورة هذا التذبذب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من خلال الجدول (2) فقد بلغ عام 1990 (55926.5) مليون دينار لينخفض عام 1991 ليصل (42451.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (-24.0) لنفس العام .

---

* وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا، مديرية الأرقام القياسية.

بعد فرض العقوبات على العراق من قبل الأمم المتحدة مما أدى إلى توقف تصدير النفط وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي وتدهور أداء القطاعات الخدمية والإنتاجية الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ثم عاود الارتفاع بعد عام 1996 بعد مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة فزاد من (15093144.0) مليون دينار عام 1997 إلى (50213699.9) مليون دينار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي (45.6%). وتطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق بشكل كبير خلال المدة (2003- 2010) حيث بلغ قيمته (29585788.6) مليون دينار ثم زاد عام 2010 فبلغ (171956975.0) مليون دينار .

وساهم التحسن الملحوظ الذي شهدته أسواق النفط العالمية وزيادات عائدات صادرات النفط خلال المدة في بقاء الناتج المحلي الإجمالي في العراق عند مستويات مرتفعة .وحقق الناتج المحلي

بالأسعار الجارية زيادة سنوية مقدارها (33.3%) في العام 2012 مقارنة بالعام 2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع كمية النفط العراقي المصدر (الجهاز المركزي للإحصاء ك1، 2012، 40).

ومن جانب آخر نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة متذبذبة بسبب الحروب وفرض العقوبات عليه فبلغت قيمته عام 1990 (29711.1) ثم عاود الانخفاض عام 1991 فبلغ (10682.0) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (-64.0%).

أما المدة خلال (2003- 2010) فبلغت عام 2003 قيمته (26990.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (-33.1%) ثم تزايدت إلى أن وصلت عام 2010 (60633.0) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (7.2%) وحقق الناتج المحلي الإجمالي نسبة زيادة مقدارها (8.6%) خلال (2011-2012) الأمر الذي أنعكس على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة . وحقق زيادة مقدارها (6.0%) سنة 2012 مقارنة 2011 (الجهاز المركزي للإحصاء ،ك1، 2012، 56).

جدول (2)

تطور الناتج المحلي الإجمالي (GNP) في العراق بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية ومعدلات النمو للمدة (1987- 2010)

(1) السنوات	(2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=1988	(3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	(4) معدل النمو الناتج المحلي الثابت لسنة الاساس1988	(5) معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري
1987	19435.9	17600.0	———	———
1988	19432.2	19432.2	(0.01)	10.4
1989	18826.2	20407.9	(3.11)	5.02
1990	29711.1	55926.5	57.8	174.0
1991	10682.0	42451.6	(64.0)	(24.0)
1992	14163.5	115108.4	32.5	171.1
1993	18453.6	321646.9	30.2	179.4
1994	19164.9	1658325.8	3.8	415.5
1995	19571.2	6695482.9	2.1	303.7
1996	21728.1	6500924.6	11.0	(2.9)
1997	26342.7	15093144.0	21.2	132.1
1998	35525.0	17125847.5	34.8	13.4
1999	41771.1	34464012.6	17.5	101.2
2000	42358.6	50213699.9	1.4	45.6
2001	43335.1	41314568.5	2.3	(17.7)
2002	40344.9	41022927.4	(6.9)	(0.7)
2003	26990.4	29585788.6	(33.1)	(27.8)
2004	41607.8	53235358.7	(54.1)	(79.9)
2005	43438.8	73533598.6	4.40	38.1
2006	47851.4	95587954.8	10.1	29.9
2007	48046.9	111455813.4	0.40	16.6

2008	51717.0	157026062.0	7.6	40.8
2009	56527.0	139330211.0	9.3	(11.2)
2010	6063.3.0	171956975.0	7.2	23.4

المصدر :-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متفرقة.

* العمود 4 ،5 أحتسب من قبل الباحثة بالمعادلة الآتية :-

معدل النمو السنوي = سنة المقارنة- سنة الأساس ×100
سنة الأساس

- الأرقام بين القوسين تدل على أن المعدل سالب

جدول (3)
معدلات النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1988 والأسعار الجارية في العراق

السنوات	معدلات النمو السنوي المركب	
	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1990-1987	%15	%46
2002-1991	%234.6	%5159
2010-2003	%12.1	%28
2010-1987	%5.0	%48

*

أحتسب معدلات النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية من قبل الباحثة .

$$R = \sqrt[n]{P_1 / P_0 \ -1} \times 100$$

R تمثل معدلات النمو المركب
P_I تمثل نسبة المقارنة
P_0 تمثل نسبة الأساس

ويوضح جدول (3) معدلات النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية في العراق . وتم تقسيمه حسب الظروف الاقتصادية للعراق ، وتباينت معدلات النمو السنوي المركب بالأسعار الجارية والثابتة . فقد بلغت طيلة مدة البحث 1987 -2010 حوالي 5% بالأسعار الثابتة 48% بالأسعار الجارية وبلغ أعلى معدل خلال المدة 1991-2000 وأدناها في المدة 2003-2010.

رابعاً:- قياس العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية

من أجل دراسة العلاقة بين عرض النقد من جهة والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى عملياً، سوف يتم أولا أيجاد معاملات الارتباط بينهما، ثم الانتقال إلى تحليل الانحدار لمعرفة التأثير الكمي لعرض النقد في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية.

أ- **معاملات ارتباط بيرسون**:- ظهر أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يساوي (0.781) للمدة المدروسة. وهو معامل ارتباط قوي جداً ومعنوي بمستوى 0.01 وهو معامل ارتباط موجب وهذا يدل مبدئياً على أنه كلما زاد عرض النقد كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

* ويمكن التعرف على طريقة احتساب معدل النمو السنوي المركب بالرجوع إلى
Chiang ,A.C ,Econometric Methods of mathematic Economics, 3Ed. MC Grow-Hill company Londad, 1984, pp291-299

ومن ناحية أخرى ظهر أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يساوي (0.942)وهو معامل ارتباط قوي جداً ومعنوي بمستوى 0.01 أيضاً، وهو معامل موجب يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين، فهما يسيران معاً في زيادتهما أو انخفاضهما.

ب- تحليل الانحدار:- من أجل معرفة التأثير الكمي لعرض النقد في الناتج المحلي الإجمالي ، ثم تقدير أربع معادلات بصيغ مختلفة وهي المعادلة الخطية والمعادلة اللوغارتيمية التامة والمعادلة اللوغاريتمية للطرف الأيمن وأخيراً المعادلة اللوغارتيمية للطرف الأيسر، غير أن أفضل المعادلات المقدرة من حيث المنطق الاقتصادي والاختبارات الإحصائية والقياسية كانت المعادلة الخطية وكانت نتائج تقديرها كما يلي:

عرض النقد 0.001 + 26493.4 = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
sig t = 0.000
sig f = 0.000
R^2 = 0.592

والمعادلة توضح أنه كلما زاد عرض النقد بوحدة واحدة كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار 0.001، وهذا أمر منطقي من حيث النظرية الاقتصادية ، علما أن المعادلة قد نجحت في اجتياز اختبار t لمعنوية B القدرة، ونجحت في اجتياز اختبار F للمعنوية الإجمالية، أما القوة التفسيرية جيدة تدل على أن 60% تقريباً من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة تعود إلى التغيرات في عرض النقد.

أما ما يتعلق بالأسعار الجارية فقد كانت المعادلة المقدرة كما يأتي:-

عرض النقد 3.707 + 13554886.2 = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
sig t = 0.000
sig f = 0.000
R^2 = 0.88

وتوضح المعادلة أعلاه أنه كلما زاد عرض النقد وحدة واحدة يزيد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمقدار 3.707. وهو أمر منطقي أقتصادياً علماً أن المعادلة قد نجحت في أجتيار أختبار t لمعنوية B ، واجتازت أيضاً أختبار F الخاص بالمعنوية الإجمالية للمعادلة، أما القوة التفسيرية فكانت R2 = 0.88 وهي قوة تفسيرية عالية تدل على أن 88% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية تعود إلى تغيرات حاصلة في عرض النقد .

وتعتقد الباحثة أن المعادلة الثانية بالأسعار الجارية أفضل تمثيلاً للعلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي لسببين :-

أولهما:- القيمة الأعلى للقوة التفسيرية للمعادلة حيث كانت (88%) بدلاً من (59%) من المعادلة الأولى. **وثانيهما**:- أن قيمة B والتي تساوي 3.707 هي أكبر من قيمة B في المعادلة الأولى والتي كانت تساوي 0.001.

وبعد أتمام تحليل الأرقام المطلقة لعرض النقد والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية تم تحليل معدل النمو السنوي لعرض النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية.

وتبين من تحليل معادلة الانحدار للمتغير المتمثل بعرض النقد كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة كمتغير تابع وكانت معادلة الانحدار للمتغيرين كالأتي:-

عرض النقد 0.132 + 49.597 = الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

Sigt= 0.812

Sigf= 0.812

R^2 = 0.003

المعادلة توضح أنه كلما زاد معدل النمو السنوي لعرض النقد بوحدة واحدة كلما زاد معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمقدار(0.132) .

علماً أن المعادلة غير معنوية وغير قادرة على تفسير العلاقة بسبب عدم معنوية (R, t, test) ,Ftest

أما القوة التفسيرية فكانت R=0.003 وهي قوة تفسيرية ضعيفة تدل على أن (عدد محدود جداً) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تعود إلى التغيرات الحاصلة في عرض النقد.

أما فيما يتعلق بعلاقة معدل النمو السنوي لعرض النقد مع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية فقد كانت المعادلة المقدرة كالآتي:-

عرض النقد 0.363 + 22.55 =الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

Sigt= 0.00

Sigf= 0.00

R^2= 0.616

توضح المعادلة كلما زاد معدل النمو السنوي لعرض النقد بوحدة واحدة كلما زاد معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمقدار (0.363) .علماً أن المعادلة نجحت في أختبار t لمعنوية B واجتازت اختبار F الخاص بالمعنوية الإجمالية للمعادلة. أما القوة التفسيرية فكانت R^2=0.61 وهي قوة تفسيرية عالية تدل على أن (61%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية تعود الى التغيرات الحاصلة في عرض النقد. وتعتقد الباحثة أن المعادلة الثابتة بالاسعار الجارية أفضل تمثيلاً للعلاقة بين معدل النمو السنوي لعرض النقد ومعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لأن القيمة الاعلى للقوة التفسيرية للمعادلة كانت 0.61 بدلاً من 0.003 وأن قيمة B 0.363 هي أكبر من قيمة B في المعادلة الاولى والتي كانت تساوي 0.132.

جدول (4)
معدلات النمو السنوي لعرض النقد (M_1) والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية في العراق

السنوات	1 عرض النقد M_1	2 معدلات النمو السنوي M_1%	3 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1988	4 الناتج المحلي بالأسعار الجارية	5 معدلات النمو	
					أسعار ثابتة	أسعار جارية
1987	8316.7	———	19435.9	17600.0	———	———
1988	9848.0	18.4	19432.2	19432.2	(0.01)	10.4
1989	11868.2	20.5	18826.2	20407.9	(3.11)	5.02
1990	15359.3	29.4	29711.1	55926.5	57.8	174.0
1991	24670.2	60.6	10682.0	42451.6	(64.0)	(24.0)
1992	43909	77.9	14163.5	115108.4	32.5	171.1
1993	86430	96.8	18453.6	321646.9	30.2	179.4
1994	238901	176.4	19164.9	1658325.8	3.8	415.5
1995	705064	195.1	19571.2	6695482.9	2.1	303.7
1996	960503	36.2	21728.1	6500924.6	11.0	(2.9)
1997	1038097	8.0	26342.7	15093144.0	21.2	132.1
1998	1351876	30.2	35525.0	17125847.5	34.8	13.4
1999	1483836	9.7	41771.1	34464012.6	17.5	101.2
2000	1728006	16.4	42358.6	50213699.9	1.4	45.6
2001	2159089	24.2	43335.1	41314568.5	2.3	(17.7)
2002	3013601	39.5	40.344.9	41022927.4	(6.9)	(0.7)
2003	5773000	91.5	26990.4	29585788.6	(33.1)	27.8
2004	10149000	75.7	41607.8	53235358.7	54.1	79.9
2005	11399000	12.3	43438.8	73533598.6	4.40	38.1
2006	15460000	35.6	47851.4	95587954.8	10.1	29.9
2007	21721000	40.4	48046.9	111455813	0.40	16.6
2008	28189934	29.7	51717	157096062	7.6	40.8
2009	37300050	32.3	56527	139330211	9.3	(11.2)
2010	51743489	38.7	60633	171956975	7.2	23.4

* حقل (2) من عمل الباحثة
* حقل (5) من عمل الباحثة

تم تقدير علاقة عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بتخلف زمني سنة واحدة في M بالدالة الآتية:-

GNP= -162&4792+ 733.961 M بالأسعار الثابتة

sig .t = 0.000

sig. f = 0.000

R^2 = 0.610

وتشير نتائج الدالة إلى معنوية المتغير M في علاقته مع GNP بالأسعار الثابتة ومعنوية الدالة من خلال قيمة F والقدرة التفسيرية العالية للدالة من خلال قيمة R^2= 61%.

دلت نتائج الدالة بالأسعار الجارية المقدرة :-

GNP= -2320207+ 0.239 M بالأسعار الجارية

sig .t = 0.000

sig. f = 0.000

R^2 = 0.887

وتشير نتائج الدالة إلى علاقة معنوية مرتفعة بين GMP ,M وقدرة تفسيرية عالية للدالة بدلالة ارتفاع قيمة R^2 ومعنوية قيم F,T، وهذا يدل على تأثير M على GNP يكون أكثر فاعلية عند تخلف M بنسبة واحدة وأثر التغيرات في M لا تظهر الأ بعد مرور سنة واحدة على GNP بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

خامساً:- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

1- الناتج المحلي الاجمالي هو أحد المؤشرات المهمة في عملية النمو والتطور لذا فأن عرض النقد يؤثر على عملية النمو الاقتصادي بشكل عام لأن عرض النقد يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي سواء كان بالاسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة.

2- علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة أو الجارية) علاقة طردية، فكلما زاد عرض النقد بوحدة واحدة كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) بمقدار 0.001 وهو أمر منطقي من حيث النظرية الاقتصادية ، علماً أن المعادلة نجحت في أختيار t لمعنوية B المقدرة، ونجحت في أختيار F للمعنوية الإجمالية .أما القوة التفسيرية فهي جيدة فكانت R^2=0.59 ، تدل على أن 60% تقريباً من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي في الأسعار الثابتة تعود إلى التغير في عرض النقد.أما بالأسعار الجارية فكلما زاد النقد بوحدة واحدة كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمقدار (3.707) وهو أمر منطقي أقتصادياً علماً أن المعادلة نجحت في أختيار t، F أما القوة التفسيرية فهي جيدة وكانت تتراوح R2=0.88 مما تدل على أن 88% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية تعود إلى تغيرات حاصلة في عرض النقد.

3- علاقة عرض النقد بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أفضل من الأسعار الثابتة لأن القيمة الأعلى للقوة التفسيرية للمعادلة بالأسعار الجارية كانت 88% بدلاً من 59% في الأسعار الثابتة والسبب الثاني هي قيمة B تساوي (3.707) وهي أكثر منطقية من قيمة B من المعادلة الأولى والتي تساوي (0.001).

4- أن تأثير التغيير في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر إلا بعد مرور سنة واحدة.

ثانياً:- التوصيات

1- ضرورة أصلاح السياسة النقدية في العراق وتنويع الأدوات النقدية المباشرة وغير المباشرة.

2- تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي من خلال مكافحة التضخم النقدي في العراق والذي يعد من المشاكل البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

3- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والذي يعتبر محدداً أقتصادياً للعرض النقدي.

4- ضرورة أحكام العلاقة بين عرض النقد وأسعار الفائدة والاستثمار الأجنبي ونمو الناتج المحلي الاجمالي وكل ذلك يتحقق بسياسة نقدية وطنية حكيمة واضحة المعالم وأن سعر الفائدة هو الذي يحقق التوازن الاقتصادي في السوق النقدية.

المصادر

أولاً:-المصادر العربية

1 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية ،2003.
2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة.
3- الجهاز المركزي للإحصاء ك1 ، .2012
4- الجهاز المركزي للإحصاء ك1، 2012 .
5-حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك،عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع ،2002.
6- الدليمي ، عوض ، فاضل أسماعيل،1995، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة ،الموصل. -
7-الدوري والسامرائي ، زكريا، و يسرى، 2006 ، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان.
8-السيد علي، عبد المنعم،1971، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، ط2، مطبعة العاني، بغداد.
9-سامي خليل ، النظريات السياسية النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة ، الكويت ،1983.
10-الشندي، أديب قاسم، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الحادي عشر ،2006.
11-الصادق، علي توفيق،2005، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي.
12-عبد الحميد، عبد المطلب،2007، اقتصاديات النقود البنوك، الدار الجامعية .
13-ألغالي ، عبد الحسن خليل عبد الحسن، سعر الصرف ، العوامل المؤثرة فيه وارداته في ظل الصدمات الحقيقة والنقدية مع أشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه،جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد،2002.
14- القاضي، عمر طارق،2006، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع أشارة خاصة لحالة العراق " أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

ثانياً:-المصادر الأجنبية

1- Michael B Charles, Macroeconomics,sccond edition,oxford university, press Inc,New york,1998
2- Chiang, A.C., Econometric Metgods of Mathematica Economics ,3Ed, Mc Grow.Hill Company Landad , 1984,p8 291-292